السيرورة التاريخية للاتصال العمومي:

يعتبر مفهوم "**الاتصال العمومي**" كخلاصة لتطورات اجتماعية وسياسية ترتبط بظهور الدولة(**Etat**)، وعليه يمكن رصد أول منعرج تاريخي في تطور الاتصال العمومي لحظة توقيع معاهدة **واست فاليا 1648**، وهي المعاهدة التي انتقلت بأشكال التجمع البشري نحو أفق جديد هو مفهوم **"الدولة"**، **"الأمة"** وهو المفهوم الذي قدم شكلا جديدا للتنظيم السياسي للمجتمع والذي ترافق تاريخيا مع ظهور حركات الإصلاح الديني ، التي قضت على دور الكنيسة في وصفها المصدر الرئيسي لإضفاء الشرعية على أي سلطة غير شرعية[1].

أما المنعرج الثاني لتطور الاتصال العمومي فيكمن في ظهور النظام الديموقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدت الحروب الأهلية في أمريكا إلى سقوط عدد كبير من القتلى استدعى التفاف جهود كبار زعماء السياسة أمثال" **توماس جيفرسون**" و" **جورج واشنطن**"، من أجل الإعلان عن تأسيس دولة ذات طابع ديموقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، هذا التطور فتح المجال لاكتشاف جديد هو مفهوم "**المواطن**" و"**المواطنة**"، وأن العلاقة الجيدة والحسنة بين الدولة والمواطن فيما يخص بعض الحقوق والواجبات هي المفتاح الرئيسي لضمان تسيير رشيد ومحكم لكل شؤون الدولة والاتصال الجيد بين الطرفين هو السبيل الأنسب لذلك لأن التسيير والإدارة هما عملية اتصال قبل كل شيء ، وعليه يمكن رصد أهم المراحل التي مر بها الاتصال العمومي في ست مراحل أساسية[2]:

- ✓ **المرحلة الأولى: الدعاية:**

والتي استعملت للتأثير على الرأي العام، وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على التفريق بين الدعاية والديكتاتورية، فالدعاية ترتكز على استعمال تقنيات التلاعب بالحقيقة وتحريف الواقع وقولبته بما يخدم جماعات المصالح وإقناع الرأي العام بهذه الحقائق المقولبة بما يعرف ب: "**التلاعب بعقول الجماهير**".

- ✓ **المرحلة الثانية: الإعلام**

---

[1]–نفس المرجع ، ص(19).

[2]–نسرين داودي: **مرجع سابق**، ص. ص(67–68).

اصطلح على هذه المرحلة بالمرحلة الإعلامية ، كان الهدف الأساسي منها هو تمرير المعلومات للرأي العام وما تحمله من معاني مخفية بين السطور، حيث ركزت هذه المرحلة على بث المعلومات فقط في إطار النموذج الخطي للاتصال خاصة نموذج شانون وويفر.

- ✓ **المرحلة الثالثة: الإشهار:**

خلال هذه المرحلة تم الاستعانة بتقنيات الإشهار وتكليف وكالات الاتصال بتنظيم النشاطات الاتصالية وما صاحب من تغيير في تسمية هذه النشاطات **L'évènementiel Les fêtes populaire**

- ✓ **المرحلة الرابعة: التركيز على تكنولوجيا الاتصال:**

بدأت مع سنوات التسعينات حيث عرفت سنواتها الذهبية وذروة تألقها مع ظهور الانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي، ركزت هذه المرحلة على التكنولوجيا على حساب المضمون.

- ✓ **المرحلة الخامسة: الآخر هو الهدف الأساسي للاتصال:**

جاءت هذه المرحلة لتلغي تماما نظريات الاتصال الخطي ، تقنيات الإشهار السياسي والانتقال من التركيز على الوسيلة الاتصالية (المرحلة الرابعة) إلى مستخدمها ،ومن هنا ضرورة التركيز على إدراك أهمية الأخر في الاتصال، فالأخر ليس مجرد تفصيل ثانوي، فالتجربة تؤكد على أن نجاح القائم بالاتصال تكمن في فهمه وتكيفه مع المتلقي .

المرحلة السادسة: اتصال تميز" لتلاحظ"

تمثل هذه المرحلة بداية استخدام تقنيات التسويق، حيث أصبحت توضح استراتيجيات اتصال تركز على بناء هوية وصورة المؤسسات العمومية والسياسة العامة[3].

أما على مستوى التأسيس الأكاديمي للاتصال العمومي فتعود البدايات الأولى لظهور مفهوم الاتصال العمومي في أعمال عالم الاتصال الأمريكي "**ولبر شرام** "سنوات الخمسينات والستينات، والتي تجسدت في شكل حملات واسعة سماها هو "**بحملات الاتصال العمومي** " تمت مباشرتها بهدف إقناع الناس بسلوكات ما يمكن في النهاية قياسها عبر وسائل منهجية، ولكن هذه الحملات التي جاءت في

---

[3] -Mark Thebult**, Evolution historique de la communication publique** ,les 6grand ?tapes ,publie le 14 février 2011,http : //thaulmarc.ex pertpublic.fr 2011/02/14 évolution –historique – de la communication publique les 6-grandes-etapes

أجواء مكهربة مرتبطة بالحرب الباردة، كانت السمة الغالبة عليها هي الدعاية، لذلك وجه **برنارد مياج** انتقادات للقول بأن شرام يعد المؤسس الفعلي للاتصال العمومي "[4].

أما سنوات السبعينيات والثمانينات فيشار إليها على أنها السنوات التي تبلور فيه الاتصال العمومي كنظرية جديدة وكممارسة باعتباره -الاتصال العمومي- أحد أهم حقول البحث الجديدة في ميدان بحوث الإعلام والاتصال، فظهوره للتداول العلمي العام كان نتيجة المجهودات التي قام بها فريق بحث بجامعة **لافال الكندية** توج بإصدار كتاب جماعي تحت إشراف **ميشال بوشون Michel Beauchamp** صدر عام **1990** بعنوان "**الاتصال العمومي والمجتمع : معالم للتفكير والفعل** " منذ ذلك الحين، تمت مباشرة الكثير من البحوث التي سعت لتطوير هذا الحقل ومد دراساته للإفادة منها فيما يتجاوز بعده النظري إلى أبعاد عملية تقدم نتائج ملموسة في الواقع، وقد عمدت العديد من الجامعات والمعاهد في تدريس هذ التخصص الجديد، تم إسناد مهمة البحث فيه لوحدات ومخابر بحث*[5].

-علاقة الاتصال العمومي بالعلوم:

يعتبر مفهوم الاتصال العمومي متشعب وواسع بالنظر لكون هذا المفهوم ملتقى للعديد من العلوم التي أطعمته بالأفكار والمناهج ومن أبرز هذه العلوم نجد: الاتصال، الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس، القانون، علم السياسة، ويمكن تحديد علاقة الاتصال العمومي بهذه العلوم على هذا النحو كمايلي:

- **علاقة الاتصال العمومي بعلوم الاتصال:**

يستمد الاتصال العمومي من هذه العلوم تقنياتها وأساليبها في بناء الرسائل، وتحقيق الأثر ودراسة الجمهور وكذا الاستعانة بمختلف التراث النظري المفسر لأدوار وسائل الاعلام وقدراتها التأثيرية في التواصل مع الجماهير.

- **علاقة الاتصال العمومي بالفلسفة:**

---

[4]–سامية عواج وآخرون: **مرجع سابق**، ص(78).

[5]*في هذا الصدد، أسس بيار زيمور سنة 1989 جمعية الاتصال العمومي، والفيدرالية الأوروبية للاتصال العمومي .cap’ Com

يمكن تحديد هذه العلاقة على مستوى ما عرف في التراث الفلسفي بنظرية "**العقد الاجتماعي**" (**جون جاك روسو، جون لوك**) أي انتقال الفرد من حالة الطبيعة الى الحالة المدنية التي تحمى فيها الحقوق والواجبات عبر آليات الدولة وحاجاتها للاتصال العمومي للتواصل مع الجماهير.

- **علاقة الاتصال العمومي بعلم النفس:**

يقدم علم النفس للاتصال العمومي الكثير من الأفكار والرؤى حول التأثير على قناعات وسلوكات الناس وطبيعة النفس البشرية وحدود مقاومتها للتغيير.

- **علاقة الاتصال العمومي بالسياسة:**

يستمد الاتصال العمومي من السياسة تصوراتها لكيفية إدارة شؤون الدولة وعلاقة الدولة بمواطنيها (المواطنة) وكذا مفهوم الديموقراطية التشاركية من خلال مشاركة المواطن في تسيير شؤون العامة.

- **علاقة الاتصال العمومي بالقانون:**

تتحدد هذه العلاقة على مستوى بعض المفاهيم القانونية على غرار الحقوق والواجبات، الحريات الشخصية أو العامة، الأنظمة القانونية، الدستور، تساهم هذه المفاهيم في بلورة مجال نشاط الاتصال العمومي بوصفه نشاط يتمحور حول الحقوق والواجبات تجاه الخدمة العمومية والشأن العام ضمن إطار دستوري واضح.

- **علاقة الاتصال العمومي بعلم الاجتماع:**

يستفيد الاتصال العمومي من الكثير من الأفكار التي قدمها علماء الاجتماع السياسي على وجه الخصوص، خاصة فيما يتعلق بفكرة الدولة والتنظيم الاجتماعي والتي تبرز في أطروحة ماكس فيبر حول التنظيم البيروقراطي.

4-الاتصال العمومي، مبررات ودوافع التبني:

4-1 الأزمات، والسعي إلى التأسيس لشرعية المؤسسات العمومية:

ثمة خطاب يتم تداوله في الفضاءات العامة، وهذا الخطاب يتميز بملمحين اثنين، الملمح الأول وهو التأكيد على وجود أزمة كونية متعددة الأبعاد تلازمت مع المجتمعات في العصر الحالي[6] (**أزمات اقتصادية، أزمات شرعية للمؤسسات، أزمة أمنية** ...) ، ناجمة بالأساس على أزمة ثقة و التي توحي بوجود خطر ناجم بالأساس عن ثغرة على مستوى معارف الأفراد وتغييب مساهماتهم في صياغة السياسات العامة والمشتركة، أما الملمح الثاني الذي يركز على ضرورة التشديد في إيجاد حلول سريعة إن كانت قطرية وبين قطرية ، وفي هذا الإطار لا يمكن الخوض في هذه الحلول من دون التحسيس بالخطر واستدعاء كل الجهود الممكنة (**الفاعلين العموميين**) دون إقصاء[7].

فقد أصبح لزاما على القطاع العمومي مواكبة التحكم في توظيف الاتصال العمومي من أجل مواجهة الأشكال المتعددة والمختلفة للأزمات العويصة، خاصة تلك التي ترتبط بالمؤسسات والهيئات العمومية، ارتبطت بعمق وجود المؤسسات العمومية والدولة في حد ذاتها نتيجة أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام الديموقراطي، كان أبرز مظهر لفقدان الشرعية ناتج عن سنوات الحربين العالمتين الأولى والثانية، مثلت فيها الدعاية الشكل الاتصالي الأبرز بين الحكومة ومواطنيها، عمدت فيها المؤسسات الحكومية إلى فرض أيديولوجيتها الخاصة على المواطنين غير أن هذه السياسة لم تدم طويلا بعد تعرض الحكومات لشبهات تسببت لها في أزمة شرعية فادحة ، حيث يصور **روبرت برنييه Robert Bernier** هذا الواقع الجديد في كتابه« قرن من الدعاية، الاعلام، الاتصال والتسويق الحكومي »

.... سعى مسؤولو الادرارات العمومية إلى البحث عن شرعية لوجودهم والمحافظة على صورتهم العامة، وكان ذلك مثلما وضحه كل من **ألتايد وجونسون** عبر دعاية بيروقراطية تستهدف دعم أنظمتهم البيروقراطية، لكن هذه الدعاية ذات الطابع السوسيولوجي فشلت في تلبية احتياجات كل المواطنين، فهي لم تعد صالحة لمواكبة تدخل الحكومات في الكثير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما خلق توترا سياسيا استدعى مراجعة براديغم الاتصال بالمؤسسات العمومية [8].

2-ظهور فواعل جدد كسلطة جديدة تنافس الدولة :

---

[6]–جمال بوشاقور : **مرجع سابق**، ص(78).

[7]–سامية عواج وآخرون ، **مرجع سابق**، ص(05).

[8] -Robert Bernier **: Un siècle de propagande :Information ,communication et marketing gouvernemental** , Presse de l'Université du Québec ,2001 ,p.p.(5-6)

عرف النسق السياسي تغيرات هيكلية وبنيوية عميقة من حيث نشأة فاعلين(**Acteurs**) جدد بإمكانهم منافسة الدولة والسوق كمركزين للسلطة داخل المجتمع وبمقدورهم التأثير على الفعل العمومي على نحو أو آخر، وهنا يمكن الإشارة إلى مفهوم **المجتمع المدني** الذي عاد إلى الواجهة باعتباره صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديمواقراطية عبر مجموعة من التمفصلات والتمايزات في العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين المجتمع والدولة[9].

فعلى المستوى العملي، فإن الدولة في الأنظمة الليبرالية تستحوذ فعليا على كامل السلطة في تحديد المصير الجماعي، يجد فيها المجتمع نفسه تابعا ومنفذا فقط لما يتحدد بناءا على إرادتهما، ولكن الوعي الذي يرتقي بالمجتمع ليشكل مجتمعا مدنيا فعالا من شأنه أن يعيد ضبط مجال تأثير كل فاعل من الفاعلين ويسمح بخلق مسارات يمكن للفعل العمومي أن يسلكها.

فالمجتمع المدني على حد تعبير **عزمي بشارة** لا يتجاهل قضية الدولة، بل يضعها في مركز عملية تشكل مجتمع مدني حقيقي، إنها عملية بناء المجال العام الذي يصنع التقاطع بين المجتمع والدولة[10].

يمثل تشكل المجتمع المدني في التجربة التاريخية الغربية هو مسار الديموقراطية أو عملية (**الدمقرطة نفسها**)، لذا فإن المجتمع المدني من دون سياسة وخارج سياق المعركة من أجل الديموقراطية هو عملية إجهاض لمعاني المجتمع المدني التاريخية وطاقته النقدية، فضلا عن نزع قدرته التفسيرية على فهم البنى الاجتماعية والسياسية[11] .

إذن هذه البيئة الجديدة التي تتسم بالتعقيد نتيجة تنوع فاعليها والتي تفترض من جانب أخر تراجعا مهما لتأثير الدولة والسوق على الفعل العمومي، فهي تفسح المجال للمزيد من الفاعلين لصناعة القرار الجماعي، كما أنها تقترض بالمقابل كثرة الفاعلين ومن هنا فهي تستدعي مستوى معينا من التنسيق وهنا تظهر الحاجة للاتصال العمومي الذي يلعب دورا مهما في التقريب بين هؤلاء الفاعلين ضمن أجواء أكثر رشدا وانفتاحا وشفافية تعمد فيها بالأساس إلى كسر سلطة الفضاءات الخاصة، ويتجه بدلا من ذلك إلى دعم قوة الفضاء العام من خلال فتح قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين .

---

[9]–عزمي بشارة : **المجتمع المدني – دراسة نقدية –** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط7، لبنان،2012،ص (05).

[10]– **نفس المرجع**، ص(07)

[11]- **نفس المرجع**، ص(08).

هذه البيئة الجديدة الناجمة عن تشقق عميق للنظام السياسي الذي يتسم بالريبة وعدم اليقين (**Incertitude**) خصوصا تجاه دور الدولة والمؤسسة ، حيث يشير الباحثان **إيريك كوبو** و **فرانسوا لامبوت** عن براديغم كلي جديد مشتق من فكر **إدغار موران** الذي ركز على فكرة التعقيد القائم على قوة الاتصال والمعرفة الذي من شأنه أن يفسح المجال للمواطنين وللمنظمات غير الحكومية لتمارس تأثيرا جديدا يمكنه أن يسهم في التصدي للمخاطر التي بات يشهدها العالم جراء تغول الدول والأسواق على غرار التدهور البيئي، تراجع ظروف الحياة، المشاكل الصحية